أزمـــة مصر الاقتصـــادية

د٠ ابراهيم العيسوى(*)

د٠ سعيد اسماعيل على : بدأنا من أول الستينات نشهد مقولة هامة وهى : أن التربية تسعى الى التنمية ، وكان الفكر الاشتراكى فى ذلك الوقت فى ذروة مجده بالنسبة لنا فى مصر يحيط بنـا من كل جـانب ٠ وكان من الطبيعى أن تتجه العملية التربوية فى ضوء هذا الى ألا تكون دائرة حول الانسان وشخصيته وحده ، وانما تستهدف لا مجرد نمو الانسان وانما تنمية المجتمع ٠ وعندما نقول التنمية يقفز الى ذهننا فى التو واللحظة الجانب الاقتصادى ٠ بدأنا نقرأ منذ ذلك الحين فيضا لا سبيل الى احصائه ومتابعته عن الدور الذى يمكن أن يقوم به التعليم فى التنمية بصفة عامة ، وفى التنمية الاقتصادية بصفة خاصة الى الدرجة التى جعلت البعض منا ـ وأنا واحد منهم ـ فى السنوات الأخيرة ، يكاد يشعر بملل لأن المقولة الأساسية التى تفتح بها كل قصيدة تربوية ـ اذا صح هذا التعبير ـ هى بما أن للتعليم دوره فى كذا وكذا ٠٠ الخ٠ حتى لقد ظن البعض أن التعليم هو بالفعل مصباح علاء الدين السحرى ، الأداة التى سوف تحيل تراب هذا البلد الى تبر يساعدنا على أن نأخذ مكاننا فى الصف الأول من الدول المتقدمة ، ثم تبخرت كثير من الأحلام ، فليس بالتعليم وحـــده كما ثبت يتطور المجتمع ٠ هذه حقيقة أساسية وانما بالمجتمع فى كليته ٠

وعندما نقول بالمجتمع فى كليته نصبح أمام حتمية أســـاسية وهى ألا ننغلق نحن ـ المشتغلين ـ بالعلم التربوى فى دائرة تخصصاتنا الأكاديمية التى ندرسها فى جامعاتنا ، ومن هنا كان حرص هذه الرابطة على أن تقيم بين حين وآخر جسورا بين عالم التربية والعوالم التخصصية الأخرى كى نقيم التفاهم ونقيم التفاعل ، ونقيم العلاقات المتبادلة لأننا نلحظ ـ دون أن يسبب هذا الكلام زعلا لأحد ـ أن بعض الأخوة من المشتغلين فى العلم الاقتصادى يتناولون مسائل التعليم دون أن يكونوا على دراية متخصصة به ، وأن بعض الزملاء فى العلم التربوى يتناولونه من زوايا اقتصادية دون أن يكونوا على

(*) احدى ندوات رابطة التربية الحديثة ، مارس ١٩٨٨ ٠

دراية بالأسس والفنون والعلوم الاقتصادية ، ومثل هذه الندوة تحاول أن تسد هذه الفجوة فدعت اليها نفرا من أساتذة وعلماء وخبراء الاقتصاد بصفة خاصة ، والفكر التنموى التقدمى بصفة عامة وحظينا بموافقتهم : الأستاذ الدكتور/ عبد العظيم أنيس ، الأستاذ الدكتور/ ابراهيم العيسوى ، الأستاذ الدكتور/ على نصار ، كى يتناولوا بالعرض والتحليل والمناقشة بعض مايعن لهم من نظرات وتحليلات عن المشكلات أو المسألة الاقتصادية أو الأزمة الاقتصادية - أيا كان الاسم - التى بها مصر منذ السبعينيات وحتى الآن ، وانعكاسات هذه المسألة ، وهذه القضية على التعليم ، فأهلا بهم وسهلا وان كنا لم نتفق على من سوف يبدأ ٠

الأستاذ الدكتور/ ابراهيم العيسوى صاحب الكتاب الشهير : اصلاح ما أفسده الانفتاح ، ونرجو أن يحاول اصلاح ما أفسدته المصادر المتعددة فى الاقتصاد الحالى ٠

د٠ ابراهيم العيسوى :

شكرا للاستاذ الدكتور/ سعيد اسماعيل على : على دعوته وللاساتذة الكرام الذين سيتحدثون معنا الليلة فى هذه الرابطة التى أحضر الى مقرها لأول مرة ٠ فى الواقع وربما يكون ذلك بداية لبناء جسور بين الاقتصاديين والتربويين اذا لم تكن هذه الجسور موجودة فعلا حاليا ٠ سوف أتناول أساسا الوضع الاقتصادى الراهن وأسباب مانحن فيه ، وبعض الاشارات الى كيفية الخروج من هذا الوضع ٠

الوضع الاقتصادى الحالى - وليس الوقت الحـــالى بمعنى اللحظة الآنية - ولكن لمدة الخمس سنوات الأخيرة على الأقل ، هذا الوضع هو وضع أزمة اقتصادية حادة بكل المقاييس بما فى ذلك المقاييس الرسمية لأن الرسميين لم يعودوا ينكرون أن هناك أزمة اقتصادية تمر بها البلاد ، والحلول التى لجأوا اليها مؤخرا تفصح عن أن الأمور قد وصلت الى طريق صعب ، وبالتالى كان لابد من تعاطى بعض العلاجات التى ربما لم تكن لتؤخذ فى ظروف مختلفة ، والرئيس مبارك نفسه فى حديث له « الكلمة التى قالها بمناسبة قبوله الترشيح لفترة رئاسة ثانية » كان له كلمة مشهورة وهو يحاول أن يصف فترة الخمس سنوات الماضية ، فقد وصفها بأوصاف قد

لا يتوصل اليها أشد المعارضين ، وصفها بأنها تميزت بأهوال من الأحداث ، وجبال من التحديات ، وبحور متلاطمة من المآزق - وليس مأزق واحد - الاقتصادية ، فالوضع بكل المقاييس هو وضع أزمة ، ولكن أخشى أن أقول : أن الوضع أو الأزمة أشد وأكثر حدة مما يبدو على صفحة الحياة اليومية المصرية · وبالقطع أشد وأحد مما يعلن رسميا من مظـــاهر هذه الأزمة والصعوبات التى نواجهها ، وسأعطى بعض الأمثلة للتدليل على ما أقول :-

أولا : من حيث معدلات النمو الاقتصادى : مؤشر النمو فى الدخل القومى أو أى شىء مقابل لهذا المؤشر ، مؤشر عام يستخدم فى قياس قـدرة الاقتصاد على النمو وعلى زيادة الانتاج ، هذا المؤشر طبقا للأرقام الرسمية كان فى تراجع عبر السنوات الخمس الماضية التى هى سنوات الخطة الخمسية التى انتهت فى ٦/٣٠/« الماضى » ١٩٨٧ · هذه هى الصورة الرسمية تراجع من حوالى ٩٪ سنويا ، ٩٪ فى أول سنة للخطة سنة ١٩٨٢/١٩٨٣ الى حوالى ٤٪ فى آخر سنوات الخطة ، وهذا معلن رسميا ولكن التقديرات غير الرسمية والتى تأخذ فى الحسبان بطريقة أدق معـدلات ارتفاع الأسـعار أو معدلات التضخم مثل مانقول فى الاقتصاد ، تعطى صورة مغايرة تماما ، وأن الصورة ليست مجرد تراجع فى النمو الاقتصادى ، ولكن نزول الى ماتحت الصفر ، بمعنى أن معدلات النمو خلال معظم سنوات الخطة الخمسية كانت معدلات سالبة تحت الصفر ، وتحت الصفر هنا ليس تعبيرا رمزيا ولكنه تعبير رياضى · ان المعدلات كانت سالبة ويقدر معدل النمو فى المتوسط انه كان ناقصا ٢٪ ، أنا كنت أقول هذا الكلام مبكرا من أول سنة وثانى سنة فى الخطة ولكن من حسن الحظ أن ابتدأت أيضا التقارير الأمريكية تتداول مثل هذا الكلام ، وفى آخر تقرير صدر عن السفارة الأمريكية فى القاهرة يصرح بأن معدل النمو كان فعلا سالبا وفى حدود ناقص ٢٪ فى آخر سنة ·

هذا جانب ، جانب النمو الاقتصادى ، طبعا هذا النمو حتى لو صح الرقم الرسمى أنه وصل الى ٤٪ فهو معيب من نواحى عديدة ، وهذا أيضا أحد الأمور التى قد لا تبدو على السطح لما يقول ٤٪ معدل النمو ، أهذا ليس سيئا بالنسبة للمقارنات الدولية اذا كان عدد السكان يتزايد ٢٪ أو ٢½٪ مثلا فلابأس لكن يعيب هذا أنه نمو غير صحى ، بمعنى أنه يركز على قطاعات الخدمات والتوزيع أكثر مما يركز على قطاعات الانتاج المادى أو

السلعى : الزراعة ، الصناعة ... الخ وأيضا أنه فى الجانب الاكبر من هذا النمو كان يعود الى مصادر خارجية ، بمعنى أنه ليس محصلة جهد تنموى محلى من تعبئة مواردنا المحلية ، والضغط على مستويات استهلاكنا كى ندخر أكثر ونستثمر أكثر .. الخ . ولكنه كان محصلة ظروف خارجية تضافرت فى السبعينيات لضخ كميات كبيرة من النقد الأجنبى من خلال المصادر الشهيرة : المعونات الأجنبية ، تحويلات العاملين ، قناة السويس والسياحة والبترول ، ولكن فى الثمانينيات هذه الثروة فى موارد النقد الأجنبى تراجعت وابتدأت الأزمة تمتد مع الانخفاض الشديد طبعا فى أسعار البترول هذا جانب .

طبعا هذا التباطؤ فى النمو حسب الكلام الرسمى أو التناقص فى الانتاج حسب الكلام غير الرسمى كان له آثار وخيمة على أشياء كثيرة ، أذكر منها على سبيل التخليد : « البطالة » البطالة فى مصر تقدر فى الخطة بحوالى ٥٪ من القوى العاملة ، وآخر تعداد أجرى فى مصر - تعداد للسكان - فى سنة ١٩٨٦ يعطى ١٥٪ نسبة بطالة (نسبة متعطلين) الى جانب اجمالى القوى العاملة يعنى الكلام على حوالى ٢ مليون متعطل فى ذلك التاريخ ، ربما يكون هناك بعض المبالغة فى رقم تعداد السكان (مبالغة الى أعلى) ومبالغة الى أدنى فى أرقام المتعطلين ! ! جائز المعدل يكون عى حدود ١٠٪ مايكنش بعيد عن الواقع ، وهذا أيضا يوصلنا الى ٢ مليون متعطل فى الوقت الحالى ، وهذا طبعا ليس بالرقم الصغير ولا بالنسبة الصغيرة ، والمشكلة أعقد من ذلك اذا تذكرنا أن النسبة الكبرى من هؤلاء المتعطلين هم متعطلون متعلمون ، وهذا يجعل من العسير تشغيلهم بالمقارنة بغير المتعلمين والذين يمكن تشغيلهم فى أعمال اعتادوا عليها أو قد لا يأنفون من العمل بها .

المظهر الثانى من مظاهر الأزمة التى نمر بها : هو التزايد الشديد فى الاعتماد على الخارج ، وهذا طبعا كان السمة المميزة للنمو عى السبعينيات ، وأيضا فى الثمانينيات ، والذى يهمنا أن هذا التزايد فى الاعتماد على الخارج خطير من الناحية السياسية طبعا ، اذا كنا بنعتمد فى غذائنا على استيراد مايقرب من ٦٠٪ أو ٧٠٪ من الخارج ، ونصل فى حالة القمح الى حوالى ٨٠٪ ، فالمسألة طبعا مسألة مخاطر سياسية قبل أن تكون مخاطر جوع أو أزمات محلية ، هذا طبعا فضلا عن اعتمادنا على الخارج

فى استيراد السلاح وفى استيراد التكنولوجيا ، وكلها أشياء خطيرة أو لاتقل خطورة . الجانب المهم فى الأزمة هو أن هذا الاعتماد على الخارج أدى الى محصلة معينة وهى الاستدانة الكبيرة وبالتالى اصطدمنا بحاجز المديونية ، وبعد فترة اصطدمنا بحاجز عدم القدرة على الوفاء بالديون أو حتى بفوائد الديون وليس بأقساط الديون ، يجب أن نلاحظ هنا أن الفرق بين الكلام الرسمى والكلام غير الرسمى كبير .

طبقا للكلام الرسمى الدين الخـــارجى المدنى غير داخل فيه الديون العسكرية يصل الى ٢٧ مليار دولار فى سنة ١٩٨٦/١٩٨٧ أى مع نهاية الخطة الخمسية ، وحتى هذا التقدير ينم عن قفزة كبيرة جدا فى مديونية مصر لأنه فى سنة ١٩٧١ لم يكن يتعدى الدين الخارجى الذى ـ لم يكن يتعدى ـ ١½ مليار دولار ـ يعنى الديون تضاعفت ١٨ مرة فى ١٥ سنة ، لكن طبقا لتقرير آخر مصدره أمريكى تصل الديون الى ٤٤ مليار دولار من ٢٧ مليار الى ٤٤ مليار اذا أضفنا اليها أيضا الديون العسكرية والتى تقدر تقديرات جزافية الى حد كبير نجد المدى يتراوح بين ١١ الى ١٢ مليار دولار ديون عسكرية ، فالكلام على ٢١ مليار ديون خارجية عسكرية على مصر ، فلو جمعنا الرقمين نجد أننا نتكلم عما بين ٥٥ مليار دولار و ٦٥ مليار يعنى مرتين ونصف الرقم الرسمى ، يعنى علشان ندرس أيضا خطورة هذا الرقم يكفى أن نذكر أن الدين الخارجى المدنى فقط بيمثل حاليا (فى الوقت الحالى) أكثر من ضعف الدخل القومى لنا ، يعنى ٢٢٠٪ من دخلنا خدمة هذا الدين ، هنا نجد العبء الأكبر لأنه بيستوعب أو حصل نسبة استيعاب لحصيلة الصادرات عندنا لأكثر من النصف ، يعنى كل اللى بنصدره حاليا محتاجين ندفع نصف قيمته لمجرد تسديد فوائد ، يعنى قبل مانشترى قمح أو تكنولوجيا أو أى شىء آخر نحن محتاجون أن نحجز نصفه لسداد الفوائد ، طبعا هذه النسبة هبطت بعد الاتفاق مع صندوق النقد على اعادة جدولة الديون ، وتأجيل هذه المسائل ، ولكن تظل أيضا فى حدود ٢٨٪ من حصيلة الصادرات وهذا مبلغ كبير .

نحن أيضا على خلاف ماكان يذكر فى الثمانينيات لم يكن هناك اعتراف بأنه فيه تعثر فى السداد « سداد الديون » ، ولكن طبقا للمعلومات غير الرسمية السداد كان فى حـالة تعثر منذ سنة ١٩٨٠ ، طبعـا نحـاول نسد ونقترض ونسد من دين وهكذا الى أن وصلت المسألة الى عجز كلى فى السنة

قبل الأخيرة ، وتراكمت المتأخرات السنة التي قبلها ، وجزء كبير من السنة الماضية ، وهذا أيضا أحد العوامل التي دفعت بنا الى التعامل مع صندوق النقد الدولى والتوصل الى اتفاق قد نتعرض لبعض ملامحه فيما بعد · طبعا هذا الكلام عن المديونية الخارجية يجب أن نتذكر أن عكسه - على طول الخط - قيل فى تقديم سياسة الانفتاح الى الشعب ، فقد كان الكلام أننا نريد ابطال حكاية الاقتراض ، وسنجذب مستثمرين أجانب ، فالمستثمر الأجنبى أكون غير مديون له كبلد ، ووقت مايحب أن يأخذ فلوسه يأخذها ويطلعها واسمه قاعد هنا ومرغوب ، طبعا الذى حصل هو العكس تماما : ازدادت الاستدانة الخارجية بمعدلات غير مضبوطة وفى نفس الوقت لم يأت قدر كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وما أتى على قلته لم يسهم كثيرا فى تحسين وضعنا الخارجى ، تحسين حالة ميزان المدفوعات الخارجى يعنى تقدر مثلا مساهمة مشروعات الانفتاح كلها فى الصادرات المصرية بأنها لم تتعد حتى خلال الفترة ١٩٧٩/١٩٨٠ الى ١٩٨٢/١٩٨٣ - وهذه هى الفترة المتاح عنها بيانات الآن - لم تتعد ٤ر٠٪ من الصادرات المصرية أى ماتصدره مشروعات الانفتاح لم يصل ١٪ أو ½٪ بل بالعكس طبعا هذه المشروعات تسهم فى اخراج جزء كبير من النقد الأجنبى فى صورة مدفوعات : أجور لبعض العاملين الأجانب فيها ، وفى صورة تحويلات أرباح ، فمن حقهم أن يحولوا هذه الأرباح ، أو فى صورة شراء حقوق تصنيع وبراءات اختراع ، وكلام من هذا القبيل ·

الى جانب العجز الخارجى والمديونية الخارجية المتراكمة هناك أيضا عجز داخلى ومديونية داخلية متراكمة والتى من أخطر نتائجها طبعا حالة التضخم أو الغلاء الشديد الذى نمر به ويوجد عجز ضخم فى الميزانية العامة للدولة ، والدولة تضطر أن تمول هذا العجز بالاستدانة الداخلية ، وحيث أنه لا يوجد أحد يسلف الحكومة غير البنوك والتى هى بنوك القطاع العام أو البنك المركزى تحديدا ، فتستدين سنة وراء الثانية الى أن وصل حجم الدين الداخلى الى ٤١ مليار جنيه وهو رقم قريب من الدخل القومى لنا والذى هو أو الناتج المحلى حوالى ٤٤ مليار جنيه ·

وهذا أيضا عبء ثقيل وله فوائد ، فوائد سنوية تدفع بمبالغ كبيرة جدا ، وكان أثر ذلك على الحالة الاقتصادية ظهور موجة تضخمية حادة حيث تقدر رسميا معدلات ارتفاع الأسعار بين ٨٪ طبقا لبعض المصادر الرسمية

و ١٧٪ أو ٢٥٪ فى أعلى صورها على أعلى تقدير يعنى ٢٥٪ زيادة سنوية فى الأسعار أو على الأقل فى السنوات الأخيرة ، طبعـــا هذا أقل كثيرا مما نلمسه فى تعاملاتنا اليومية وأنا أستشهد على ذلك بالحس العادى ، يعنى لا توجد سلعة تزيد بقرش أو تعريفة ، وأن الجنيه أصبح عشرين وحدة ، وليس مائة وحدة ، الجنيه أصبح عشرين شلن فأى واحد عايز يزود ٢٠ ، ٤٠ ، ٥٠ وأكثر من كده ١٠٠٪ فى الأسعار ، طبعا هذا بالاضافة الى الأسباب الخارجية التى نعرفها مثل تغيير سعر الصرف للدولار مقـابل الجنيه ، فبمجرد اعلان هذا التغيير فى سعر الدولار من ١٣٥ قرش الى ٢٢٠ قرش كان فيه زيادة فى الأسعار ٦٥٪ فى أسعار السلع المستوردة وطبعا هذه تتضاعف الى أن تصل للمستهلك النهائى ، فالحالة طبعـا من حيث التضخم شديدة ٠

ومع هذا أيضا يوجد بعد اجتماعى مهم ، وهو أن الفوارق بين الطبقات وبين الفئات الداخلية تزايدت تزايدا كبيرا منذ السبعينيات منذ اعلان سياسة الانفتاح ، ولم تهدأ حدة هذا التصـاعد أو الاتسـاع فى الفجوة بين الفقراء والأغنياء ، كان مثلا نصيب الأجور فى الدخل القومى يصل الى حوالى النصف ٥٠٪ فى النصف الثانى من الستينيات وأوائل السبعينيات ، هبط فى منتصف السبعينيات الى حوالى ٤٤٪ حاليا ، وطوال فترة الثمانينيات يقدر بحوالى ٣٨٪ ، ولو نظرنا الى قطاع عام وقطاع خاص نجد الفوارق شديدة جدا ، والتدهور فى نصيب الأجور فى القطاع الخاص بحكم أنه قطاع يسعى الى الربح أكثر من القطاع العام ، التدهور شديد جدا فى نصيب الأجور ولو نظرنا الى الدخل القومى فى مجموعه فممكن أن نقول على سبيل التقريب حيث لا تتاح احصاءات دقيقة جدا فى هذا المجال من ٣/٤ (ثلاثة أرباع) الشعب المصرى يعيشون على ١/٢ (ثلث) الدخـــل القومى ٢٠٪ الـ ٢٠٪ الأغنى على ١/٢ (الثلث) الآخر ، ويعيش ٥٪ أعنى ٥٪ على مايقرب من الثلث ، فالكعكة أو الرغيف مقسم (٣) ثلاثة أجزاء متساوية ، ولكن يوجد ٥٪ يأخذون جزء ، ٢٠٪ يأخذون جزء ، و ٧٥٪ يأخذون الجزء الباقى ، أنا أؤكد على أن هذا الكلام تقريبى ولكنه ليس بعيدا عن الحقيقة ، ومما زاد الطين بلة أنه مع ازدياد هذا التفـاوت فى توزيع الدخول أن الآليات التى كانت تعمل على تخفيف الصدمة والحد من وطأة هذه التفاوتات ابتدأت أيضا تضعف وتقل ، الدعم كمثال الذى يحاول أن يعيد اصلاح العلاقة

بين الأجور والأسعار والتقليل بين المستويات الدخيلة المختلفة تتناقص تناقصا كبيرا جدا فى الثمانينات يعنى أن القيمة الحقيقية له تعنى المبلغ المرصود فى الميزانية لم يشتر من السلع والخدمات القيمة الحقيقية تناقصت بحوالى الثلثين فى فترة السنوات الست الماضية ، هذه بعض الملامح البارزة فى الأزمة وبعض الأرقام الدالة عليها ٠

ربما نسأل ما أسباب هذا الوضع ؟ وما الذى أوصلنا الى ذلك ؟ فى عجالة سريعة نقول أن الذى أوصلنا الى ذلك هو التغيير الذى طرأ على توزيع السلطة فى المجتمع المصرى منذ أوائل السبعينيات وأدى الى عودة سيطرة رأس المال الكبير الطفيلى على الحكم ، وهيأ الظروف لتحيز السياسات العامة لمصالح الأغنياء والطفيليين فى الداخل والرأسمالية فى الخارج ، لأنه مع عودة السياسة المعروفة بسياسة الانفتاح بدأت مصر تمد الجسور مرة ثانية (بعد أن كانت هذه الجسور أخذت تتهاوى أو تضعف على الأقل قليلا) مع النظام الرأسمالى العالمى ، ومع السوق الرأسمالية العالمية ، فأخذت روابط التبعية فى التزايد مرة ثانية وبدأت الآليات تتشابك : آليات التبعية الاقتصادية والتبعية السياسية لتدخل مصر فى دوامة من التبعية الشاملة وهذه فى رأيى الجذر العميقة للأزمة ، يعنى ممكن أن نجد أسبابا طارئة لهذه الأزمة : نقص الموارد الخارجية لكن هذا ليس هو السبب الأصلى، السبب هو شدة ارتباطنا بالخارج كلما ازداد توجهنا للخارج أصبح النقص فى الموارد الخارجية يؤثر بشدة فى الداخل فالمشكلة اذن ليست فى أن سعر البترول انخفض كلا ولكن المشكلة أننى رهنت مستقبلى على تصدير البترول أو على السياحة الخارجية أو على العمالة فى الدول العربية ٠٠ الخ ٠ السياسة التى اتبعت تحت اسم الانفتاح ليست مختلفة كثيرا عما نتحدث عنه اليوم ونقول : الصندوق عايز كذا والصندوق عايز كذا « صندوق النقد الدولى » لأنه ماحدث هو تطبين للسياسات التى يدعو اليها صندوق النقد الدولى ، ولكن ربما مع اختلاف أو اختلافين :ـ

الاختلاف الأول : أنها سياسة كانت تتم بجرعات أقل مما يريد الصندوق أو بسرعة أبطأ مما يريد الصندوق : هذه ناحية ، وناحية ثانية أنهـــا سياسات كانت تتم وهى مصحوبة بدرجة عالية من الفوضى الاقتصادية التى لا يرضى عنها الصندوق ، الفوضى التى نراها فى زيادة عدد البنوك فى مصر

من (٤) أربع بنوك قطاع عام الى أكثر من (١٠٠) مائة بنك اليوم ، الفوضى التى نراها فى شركات توظيف الأموال والتى نراها فى أستشراء تجارة العملة الى وقت قريب الى آخر هذه المظاهر ، لكن من حيث الجوهر العناصر واحدة ، مطالب الصندوق والتى وصلنا الى اتفاق على تنفيذها بشكل أكثر التزاما وبسرعة أكبر ، ان الصندوق عايز منك ايه ؟ عـايزك تتيح مجالا أكبر لقوى السوق ، لقوى العرض والطلب ، تتيح مجالا أكبر للقطاع الخاص ، يعنى عايزين تحويل الدولة من دولة الريادة الاقتصادية الى الدولة الحارسة . أوربا نفسها الرأسمالية تخلت عنها ولا تجد صورة للدولة الحارسة هناك ، ولكن تدريجيا هو عايز الدولة تتخلى عن المجالات التى كانت تتدخل فيها ، فى التعليم ، فى الصحة ، فى الاسكان ، كل هذه المجالات تترك الى قوى السوق والقطاع الخاص على قدر مايقدر والذى يستطيع أن يدفع علشان يحصل على الخدمة يدفع ، والذى لا يستطيع يبقى هذا قدره ومصيره ، وبالتالى من هنا يجىء الضغط على اعتمادات مثلا : الخدمات الاجتماعية والدعم وخدمات الاسكان ، بعدما كانت الدولة مثلا تقوم بدور كبير جدا فى تمويل استثمارات الاسكان أتت فى الخطة الخمسية التى إنتهت واعتبرت نفسها مسئولة عن ٥٪ من وحدات الاسكان تاركة ٩٥٪ للقطاع الخاص وكلنا عارفين ماهو القطاع الخاص فى مجال الاسكان بيبنى لمن ؟ وبأى أسعار ؟ الخ ..

أيضا الصندوق يطالب بتغيير فى الوظيفة الاقتصادية للدولة بحجة التخفف من البيروقراطية والتخطيط المكبل و.. و .. و.. ويقول لك أترك المجال واترك المبادرات أمام القطاع الخاص المحلى والقطاع الخاص الأجنبى وخلى الدولة ترفع يدها عن الاقتصاد لا تتدخل وتعمل عليك رقابة على الصرف وتقول لك جايب كام دولار وأنت داخل ولما تيجى تخرج تقول لك هات اذن كـذا .. الخ . كل هذا الكلام الدولة تراجعت عنه بقدر ، والصندوق لايزال بيدفع الى مزيد من التراجع عن هذه الأدوار الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، هذا يأخذنا الى أنه لو بنتكلم عن مخرج عام من الأزمة الراهنة ومن مأزق التخلف بشكل عام فلا مفر من تغيير جذرى فى السياسات الاقتصـــادية والاجتماعية أو الفكاك من روابط التبعية التى تربطنا بسوق الرأسمالية العالمية والتى تجعل ادارة الموارد عندنا محلية أو أن ادارة الاقتصاد تراعى أهداف أطراف خارجية قبل أن تراعى مصالح أطراف داخلية ، لابد من تغيير شامل فى هذه المسائل ، لابد من تقريب هيكل الانتاج مع هيكل الاستهلاك

لأن جزء كبير من مشكلتنا أننا ننتج مالانستهلك ونستهلك مالا ننتج ، وأى دولة تريد أن تكون معتمدة على نفسها لابد أنها تقرب أو تضيق الفجوة بين الاثنين بين هيكل الانتاج وهيكل التصدير ، لا يصبح الأساس أننا ننتج مثلا مثل ماكان فى الدول الاستعمارية مادة خـــام علشان دولة متقدمة تستعملها ، ولكن الأساس أننا ننتج مايشبع احتياجات سكانى ، طبعـــا لا يوجد أحد يتكلم عن اكتفاء ذاتى ١٠٠٪ ولا على اعتماد على النفس ١٠٠٪ ولكن هناك فرق بين أن أنا أعتمد على الخارج ١٠٠٪ وبين ان أنا أعتمد على الخارج ٢٠٪ فكل مانقرب الى درجة أعلى من الاعتماد على مواردنا الخارجية وهذا يأتى بأن نتوجه أولا لاشباع المطالب الملحة للناس العاديين فى الطعام والشراب الخ ٠٠ أن نتخلى طبعا عن التكنولوجيات التى قد لا تتناسب مع مجتمعنا برغم أنها قد تكون شاعت فى الغرب ٠ أنا عايز أشغل عمال فمن غير المعقول أن أبقى شايف ٢ مليون متعطل وجايب مصنع أسمنت أو مصنع صلب وأشغله كله ، أتوماتيك) وهذا يحتـــاج تغييرا فى النظرة الى التكنولوجيا ، نريد أيضا أن نغير من النظرة الى العمل المحيط بها ، يعنى لا أتصور تنمية لمصر بمعزل عن تنمية الدول العربية لمصلحة مصر ولمصلحة الدول العربية لأن هذه الامكانيات الصغيرة لم تعد تصلح لشىء فى العصر الحديث ، ولن تصلح لشىء فى غضون ٢٠ أو ٣٠ سنة فلا مفر من تجميع هذه الموارد الضخمة ، الرصيد الجبار من الموارد المادية والبشرية والامكانيات التكنولوجية أيضا ، ولكنها غير مستخدمة لأن علشان تحدث نهضة حضارية شاملة فالقصد هذا الكلام على مدى أطول نوعا ٠٠ تغيير شامل فى السياسات ٠

الحديث عن الخروج السريع من الوضع الذى نعيشه الآن طبعا هو المطروح حاليا ، هو السياسات التى اتفقنا عليها ـ اتفقت عليها الحكومة ـ مع صندوق النقد الدولى والتى تكشف نفس السياسات التى كانت متبعة مزيدا من الحرية للقطاع الخاص ، مزيدا من تخلى الدولة عن دورها ، محاولة التخفف من الأدوار الاجتماعية للدولة بتقليص الدعم وبتحويل أجزاء من الخدمات المجانية الى خدمات مدفوعة الأجر فى التعليم ، فى الصحة ، فى أشياء أخرى مماثلة ، وفى أسعار المرافق العامة ، تقريب الأسعار المحلية من الأسعار العالمية ، وهذا يسير بسرعة فى مسائل البترول والطاقة وهم يطالبون أيضا بأن تقارب أسعار السلع الزراعية الأسعار العالمية ، المشكل

مع هذا النوع من العلاج فى تصورى يزيد المريض مرضا فوق مرضه بدلا من أن يساعده على العلاج : أولا : هو أن الحل الذى يأتى من جهة مثل صندوق النقد الدولى أو مجموعة الدول الرأسمالية هو أساسا حل من وجهة نظر الدول الدائنة ، الدول التى تريد أن تسدد قروضها ، فهى تبحث عن استراتيجية تنمية أو سياسة اقتصادية تمكن الدول التى مثلنا أن تسدد الديون حتى لو كان ذلك على حساب التنمية المحلية ، فالمعروف الآن (ومجرب فى عدة دول عديدة) أن هذه الوصفة التى يشير بها صندوق النقد الدولى تؤدى الى ركود اقتصادى أو انكماش اقتصادى حيثما تطبق لكنه هو يبرر هذا بأن هذا الانكماش يؤدى الى تقليل الطلب على الواردات فيصبح ماندفعه فى العملة بنقد أجنبى منكمشا الى حد ما ويتيح قدرا أكبر لكى نستطيع ان نسدد الديون ، هذا جانب ٠

الجانب الآخر الذى نعترض عليه فى هذا الحل أنه يحمل عبء الأزمة على الفقراء فى مصر ، وكمنظور عام يحمل عبء الأزمة بالنظام الرأسمالى العالمى على مجموعة الدول الأضعف وهى الدول النامية أو دول العالم الثالث ٠ لماذا يحمل العبء على الضعفاء أو الفقراء ؟ لأنه يأتى كى يستقطع ، لكى يضبط الميزانية لا يقول نحصل ايراد من الأغنياء لأ ٠ هو يقول بتقليل الانفاق ، وأول شىء ننقص الانفاق فيه هو الانفاق ذا الطابع الاجتماعى ، لأن هذه مسألة ليس معترفا بها ، ان الدولة لها ، دور فى هذا الشأن ، فيأتى على الدعم ، على مخصصات التعليم على كذا ، وطبعا الحجة أنه يوجد ناس أغنياء ويستطيعون أن يدفعوا فيقول لك ، لماذا تستمر الدولة فى أن تغذى هذه القنوات الخ ، المهم ان الذى يضار فى النهاية هو الذى لا يملك لأن قانون السوق كده ، معاك ستحصل على الحاجة ، ليس معك يبقى تجلس بعيدا وهذا مايسمى بالطلب العضال ، مفيش حاجة اسمها أنا محتاج كذا لأ ٠ فيه حاجة اسمها الطلب العضال ، أنا فى جيبى قرش أقدر أشترى الحاجة ، فهو يترك هؤلاء الى طاحونة الغلاء ، وبالتالى تتدهور أوضاع الطبقات الفقيرة ، ومع تقلص الخدمات الاجتماعية طبعا تتقلص المجالات المتاحة لتكافؤ القرص ، وبالتالى تزداد الفوارق تفاقما ٠

اذن البرنامج يلقى العبء على الفقراء ومحدودى الدخل ، عبء التصحيح الاقتصادى وهذا ينطلق من وجهة نظر الدول الرأسمالية قبل أن ينطلق من مصالح الناس العاديين هنا البرنامج أيضا من الناحية الفنية

مطعون فى سلامته لأنه ينادى فى حالات كثيرة بتطبيق سياسات لا تتوفر الظروف الملائمة لتطبيقها هنا أو الظروف الضرورية لانجاحها كى تتناسب مع ظروف دولة متقدمة فيها اقتصاد متطور وفيها خصائص أخرى ، ولكن بشهادة كثيرين من الذين عقبوا أو علقوا على برامج الصندوق والتى أقول أنها استمرار لسياساتنا الحالية الوسائل غير ملائمة مثل تخفيض سعر الجنيه مثلا ، هو النظرية أن هذا يزود لك الصادرات ويقلل الواردات لكن المشكلة أنه لا يوجد عندك صادرات كفاية أو لا تستطيع أن تزيدها وارداتك جزء كبير منها صعب أنك تنقصه ، سلع غذائية وتموينية أو سلع رأسمالية من أجل التنمية ، اذن أنت بحاجة لأن تنظر نظرة أخرى تماما علشان كده أقول أن هذا الحل لا يصلح ، وأمامنا حلول مختلفة اذا أردنا تغيير انحياز السياسة الاقتصادية ٠

الشرط الأول للخروج من هذا المأزق مختلفة عن طريقة الصندوق ومن يناصرونه فى مصر هو تغير الانحياز الاجتماعى للسياسة الاقتصادية ، من انحياز الى الفقراء ومصالح الدول الرأسمالية المتقدمة الى انحياز لمصالح الفقراء ومصالح الشعب العامل فى بلدنا ٠ هذه نقطة الانطلاق ، ومعناها أنها تغيير سياسى وليس تغييرا اقتصاديا يعنى ليس حلا يقترحه الاقتصادى هنا ٠ لأ ٠ هذه نقطة الانطلاق : هو تغيير سياسى كلنا مسئولون عن الوصول اليه لأنه لن يهبط علينا من السماء ، والمسألة ليست خيبة اقتصاديين أو خيبة سياسيين ، ولكن عمل سياسى محتاج الى احداث هذا التغيير فى هيكل السلطة والذى على أساسه نستطيع وضع سياسة اقتصادية مغايرة تضع العبء على القادرون ، على الأقدر على التحمل الذين هم الأغنياء ، أقول هنا يبقى مدخلنا ليس تخفيض النفقات فى الميزانية علشان أضبطها لأ ٠ أنا أريد أن أزيد الايرادات كنقطة أساسية طبعا فيه أوجه للانفاق غير ضرورى وممكن الاستغناء عنها ، ولن أقول غير ذلك ، لكن نحن نتكلم عن الفرق بيننا وبين المطالب التى ينادى بها الصندوق أو تسير الحكومة فيها ، ولكن أقول أنه لا يعقل أن يكون عندى اعفاءات ضريبية وجمركية لمشروعات الانفتاح وما شابهها تصل الى ٥ مليار جنيه ، وآتى على الدعم « اللى هو يدوبك » الآن ١½ مليار وكل سنة ننقص فيه ، أو مبلغ زهيد مثلا علشان التوسع فى الفصول المجانية أو كده ، ونقول لأ ٠ هذا ليس له أولوية ، فهنا نقول لأ هذا فى موارد متاحة ليست مشكلتنا أنه لا يوجد موارد لأ ، بل

بالعكس فيه موارد موجودة ، ولكن اما أنها غير مستغلة ، أو مستغلة بطريقة سيئة أو الدولة بتتصرف وكأنها عازفة عن جميع الايرادات العامة ، كأنها دولة غنية ، وهذا يظهر لا فى كثير من مظاهر انفاقها فقط ، ولكن أيضا فى تحصيلها للموارد ، تأتى على الفقراء وتفرض ضرائب غير مباشرة التى هى ضرائب على السلع مباشرة لأن هذا أسهل فى التحصيل بينما نسبة الضرائب على الدخول التى هى الدخول من الأعمال والدخول الشخصية نسبة زهيدة جدا وقد لا تصل الى ربع الحصيلة الضريبية ، العكس هو المفروض يحصل هنا أنك تبدأ حيث تجد مقدرة على الدفع ٠

الحل يأتى أيضا أن نلم أنفسنا ، نلم أنفسنا ببرنامج تقشف ، بس الصندوق بيقول تقشف واحنا نقول تقشف ، وهناك فرق بين الاثنين : ان فيه تقشف يتحمله الفقراء ، وفيه تقشف قد يفيد الفقراء فى المقام الأول ، ولكن حيضغط على استهلاك الأغنياء من السلع الكمالية ، حيحد من السفر للخارج وبالتالى تبذير العملة الأجنبية ، حيضع هذه الحصيلة من النقد الأجنبى التى هى ليست كبيرة ، وأنتم ترون الذى قرأ منكم حديثا لوزير التموين يقول المشكلة هى ٤½ مليون جنيه علشان يجيب زيت ، السفينة واقفة فى الميناء ، وعمال يتعارك مع وزير المالية ، من الذى يدفع ٤½ مليون ؟ طبعا ٤½ مليون بالنسبة لنا ، الدخل القومى ٤٤ مليار جنيه يعنى شىء بسيط ٠ فالبدء يكون بحسن استخدام الموارد ، بتقليل الفواصل ، وباتباع سياسة تقشفية ، يعنى أنا عايز أقول أن نوع السياسات المطلوب أن نخرج بها من الوقت الحالى لا تختلف كثيرا عن سياسات اقتصاديات الحرب لأن الذى نواجهه فعلا ليس أقل من حرب تكاد تؤدى الى انهيارك هنا ، فلابد أن تأخذ نفسك بشدة كبيرة جدا ولكن تراعى وأنت تضغط أنك لا تضغط على الضعيف ، تضغط حسب القدرة على التحمل ٠ يبقى هنا فيه عدالة فى توزيع الأعباء وفيه رغبة أيضا ، وعلشان نزيد الرغبة فى تقبل هذا البرنامج لابد أن يصحبه أيضا قدرا أكبر من المشاركة السياسية ، وهذا فى نظرى هو المدخل للخروج من الذى نعانيه ٠